

الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

قرار من رئاسة الحكومة مؤرخ في 17 جويلية 2026 يتعلق بتنظيم حلقة تكوينية لفائدة المديرين أو الإطارات الذين يشغلون خطة معادلة بمعهد القيادة الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة بعنوان سنة 2026.

إن رئاسة الحكومة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بإعادة تنظيم المدرسة القومية للإدارة،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر عدد 1885 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمدرسة الوطنية للإدارة وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 697 لسنة 2018 المؤرخ في 3 أوت 2018 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف الأعوان المدرسين والأعمال الاستثنائية والباحثين غير القارين والباحثين المتعاقدين بالمدرسة الوطنية للإدارة.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - تنظم حلقة تكوينية لفائدة المديرين أو الإطارات الذين يشغلون خطة معادلة بمعهد القيادة الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة بعنوان سنة 2026، وذلك طبقاً لأحكام الفصل 15 من الأمر عدد 1885 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المشار إليه أعلاه

تهدف هذه الحلقة التكوينية إلى تطوير كفاءات المديرين أو الإطارات الذين يشغلون خطة معادلة في مجال التصرف الإداري الحديث.

الفصل 2 - يتم تنظيم الحلقة التكوينية ابتداءً من 16 سبتمبر 2026 وتدوم شهرين اثنين (2).

الفصل 3 - تتولى الوزارات اقتراح مترشحات ومترشحين وتحدد لجنة فرز الترشيحات المحدثة للغرض القائمة النهائية للمشاركة والمشاركين في الحلقة التكوينية باعتماد مقاييس الاختيار المعتمدة من قبلها.

الفصل 4 - تحدث لجنة فرز الترشيحات بمقتضى مقرر من مديرة المدرسة الوطنية للإدارة.

الفصل 5 - تتضمن الحلقة التكوينية الأنشطة التالية:

- محاضرات وورشات عمل حضورية وعلى الخط ومزدوجة

- ملتقيات وحلقات حوارية.

- زيارات دراسية.

الفصل 6 - يضبط برنامج الحلقة التكوينية وإجراءات تنظيمها ومتابعة سيرها وتقييمها بمقتضى مقرر من مديرة المدرسة الوطنية للإدارة.

الفصل 7 - تختتم الحلقة بحصول كل دارس على شهادة مشاركة في الحلقة التكوينية في مجال التصرف الإداري الحديث.

الفصل 8 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 17 جويلية 2026.

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري